وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الخميس

التاريخ: 2019-10-24

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ندوة «المحامين» تشدد على تفعيل قانون المعاقين

الجمعان لـ القبس: 75 حالة تزوير للتقارير الطبية إلى النيابة

مي السكري

شدد عدد من الناشطين والقانونيين على ضرورة إنصاف ذوي الاعاقة وتفعيل مواد قانون الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيقها على أرض الواقع، مؤكدين أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في مناصرة قضاياهم وهمومهم المنسية وحقوقهم المهمشة.

وطالب المتحدثون في الندوة التي أقامتها لجنة شؤون ذوي الإعاقة في جمعية المحامين الكويتية تحت عنوان «حقوق ذوي الإعاقة وفقا للقانون» وسط حضور عدد من المهتمين والناشطين في مجال الإعاقة، بإعادة النظر في اللوائح التنظيمية وتطبيق توصيات لجنة المعاقين والخبراء في الأمم المتحده والبالغ عددها 70 توصية.

وخاطب نائب رئيس لجنة شؤون المعاقين في الجمعية المحامي حمد الجمعان الحكومة بتطبيق القانون، لافتا إلى أن بعض مواد القانون الجديد ضد هذه الفئات أبرزها المادة الأولى منه بشأن تعريف الشخص ذي الإعاقة. وكشف الجمعان في تصريح خاص لـ القبس عن إحالة أكثر من 75 حالة إلى النيابة بسبب ادعاء الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة أنهم مزورون في التقارير الطبية.

وأضاف الجمعان «أن هذا الأمر مخالف لصحيح الواقع كوّن لديهم ما يثبت صحة إصابتهم بالأمراض والإصابات الصحية وفقا للمفاتهم الطبية الواردة بالمستشفيات المختصة بالإصابات او الأمراض التي يعانون منها، الأمر الذي سبب ضررا بحرمانهم من الحقوق والمزايا الواردة بالقانون مما حدا على بعضهم عمل حظر لدى المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية، كما تم إيقاف رواتبهم وحرمانهم من أي مصدر دخل حتى وإن كان متقاعدا».

وانتقد الجمعان ضعف الرقابة على الهيئة مما رتب ضررا على ذوي الإعاقة من خلال ممارسة التعسف وإساءة استعمال السلطة، فضلا عن عدم تنفيذ بعض المواد القانونية وإصدار قرارات غير مسببة مما يحدث ضررا على ذوي الإعاقة وأسرهم ومن ثم طرقوا أبواب القضاء لرفع الظلم عنهم وإنصافهم من هذه القرارات. وحول الندوة، ذكر الجمعان أن بعض المعايير الفنية للإصابات الطبية مأخوذة من شركات تامين ضمان صحي خارجية، مطالبا وزارة الداخلية بتفعيل وتطبيق نص المادة 3 من القانون.

بدوره، طالب أمين سر الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين علي الوبني بإعادة النظر في قانون المعاقين، مشيرا إلى عدم تنفيذ بعض مواده.

المتحدثون في ندوة جمعية المحامين | تصوير محمد خلف

ضياع الحقوق

تحدث المحامي علي العلي عن ضياع حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة بمجرد اعادة دخولهم الى اللجان الطبية بحجة اعادة التقييم، مضيفا «هناك اتفاق لظلم هذه الفئة».

الإهمال إعاقة أخرى

تحدث الناشط في مجال الإعاقة عيسى القلاف وهو من ذوي الإعاقة الحركية منذ الولادة، عن هموم أقرانه، مبيناً أن الإهمال إعاقة أخرى، منتقدا تهميش المطالب وعدم الجدية في تطبيق القانون الجديد 8 لعام 2010 بحذافيره. وزاد بالقول «هناك تغيير في شهادات اثبات الاعاقة ونفي الاعاقات، فضلا عن الحقوق المهضومة والأبواب المغلقة، داعيا الى ضرورة اشراك ذوي الاعاقة في حقوقهم وتحديد احتياجاتهم ومطالبهم». وتساءل القلاف: أين دمج المعاق في المجتمع وأين دور مؤسسات المجتمع المدني والرعاية والأسعار الرمزية للخدمات التي تقدم لذوي الاعاقة؟

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-10-24	3	16623

الجريدة
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تأييد نيابي لـ «وثيقة» العفو الشامل

وقعها 50 شخصية سياسية وصحافية وأكاديمية وقانونية

مجدداً عادت قضية العفو الشامل عن أصحاب قضايا الرأي السياسي، لكنها هذه المرة من بوابة وثيقة وقعها أكثر من 50 شخصية، بينهم سياسيون وصحافيون وأكاديميون وقانونيون وبرلمانيون سابقون، وهو ما وجد صدى لدى نواب عدة أيدوا تلك الوثيقة، مناشدين سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد توجيه الحكومة للقيام بتلك الخطوة.

ورأى النائب مبارك الحجرف أن «العفو الشامل مسؤولية وطنية علينا جميعاً، وكلنا يقين بأن أبواب سمو الأمير مفتوحة لأبنائه»، مذكراً بأن تجربة الجناسي توضح أن سموه «استقبلنا وطوى صفحة الماضي وأرجع الجناسي إلى أصحابها»، وكذلك في هذه القضية «أنا متأكد أن صاحب السمو، بعطفه الأبوي، سيوجه الحكومة إلى التعاون مع مقترحنا».

وأعلن النائب ثامر السويط تأييده ودعمه لوثيقة العفو الشامل، مبيناً أن ذلك الموقف يأتي «انسجاماً مع مواقفي وما طالبت به دائماً».

02

وأضاف السويط أن النائب السابق أحمد الشريعان (وهو أحد موقعي الوثيقة) «قامة ورمز وطني كبير وتاريخه السياسي قدوة ونبراس لنا»، لافتاً إلى أن «ما جاء في تلك الوثيقة يعبر عنا، وعن فرحتنا بشفاء وعودة صاحب السمو، كما يعبر عن الآمال الكبيرة المعقودة على سموه بطي هذه الصفحة».

في السياق، أكد النائب خالد العتيبي تأييده الوثيقة المقدمة للعفو عن أصحاب قضايا الرأي السياسي داخل الكويت وخارجها، مطالباً الحكومة بـ«تغيير موقفها والتعاون مع مقترحاتنا المتعلقة بالعفو، وطي هذه الصفحة التي استنزفت الكثير».

أما النائب د. عادل الدمخي فذكر أنه قدم مع مجموعة من النواب قانوناً للعفو عن أغلب قضايا الحراك وتم التصويت عليه بالرفض في دور الانعقاد الأول، مبيناً أنه بعد ذلك قدم مع بعض النواب مقترحاً للعفو عن قضية دخول المجلس خاصة، ووقعنا بياناً بموافقة 24 عضواً، وسنجتهد في عرضه هذا الدور».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-10-24	2-1	4253

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محكمة الاستئناف ألغت قرار «الخدمة المدنية» بمنعه إذا لم توافق جهة العمل

القضاء يُعطي الموظف حقّ استكمال تعليمه... بلا إذن

| كتب أحمد عبدالله |

نزل الحكم النهائي الذي أصدرته محكمة الاستئناف، أمس، بإلغاء قرار منع الموظف الكويتي من حق التعليم، برداً وسلاماً على المواطنين الموظفين الذين يرغبون في إكمال دراستهم، حيث يسمح الحكم لجميع موظفي الدولة بالدراسة من دون إذن من جهة العمل، وهو حكم اعتبر تاريخياً لما يحمله من دلالات وما سينتج عنه من تداعيات.

وفي الوقت الذي قالت المحكمة كلمتها، ما زال باب التساؤل مفتوحاً في ما إذا كان هذا الحكم خاصاً بصاحب الدعوى فقط، أم سيستفيد منه عموم الموظفين الكويتيين في الجهات الحكومية، وسط مطالبة قانونيين بأن تقوم إدارة الفتوى والتشريع بتقديم تفسير لتلك الإشكالية.

المحامي دويم المويزري، وكيل صاحب الدعوى، قال في تصريح لـ«الراي» إن «هذا الحكم يشمل جميع موظفي الدولة، ولكن إذا حدث تعنت من قبل الجهات الحكومية في تطبيقه يمكن للجميع الاستئناس به في دعاوى أخرى»، موضحاً أن «ما ينطبق على رافع الدعوى ينطبق على غيره من الموظفين في الدولة، وبناء عليه يحق للجميع رفع دعوى استناداً إلى هذا الحكم، ليشملهم ما شمل رافع الدعوى من أحكام».

دويم المويزري

وشدد المويزري على أن «موظفي الدولة بشكل عام سيستفيدون من هذا الحكم لأنه لو تعنتت الجهات الحكومية، وفسرته على أنه يخص رافع الدعوى فقط، بإمكان موظفي الدولة رفع دعاوى ليتم فتح ملفات لهم في الملاحق الثقافية». وأضاف «هذا الحكم النهائي صادر عن محكمة الاستئناف، وقابل للطعن في محكمة التمييز، وسيتم الانتهاء من إجراءات تنفيذه خلال أقل من شهر»، لافتاً إلى انه «يسمح لجميع موظفي الدولة بالجمع بين العمل والدراسة، ويلغي قرار ديوان الخدمة المدنية الذي صدر في 2017 بمنع موظفي الدولة من الدراسة من دون إذن من جهة عملهم».

نيفين معرفي

وتابع «الآن بموجب هذا الحكم يجوز لموظفي الدولة الجمع بين العمل والدراسة، وأتوقع أن يستجيب ديوان الخدمة المدنية لحكم قضائي صادر باسم سمو الأمير، ويقوم بإلغاء قراره السابق برمته ولا يتعنت بأن يقصر الحكم على أشخاص معينين ممن يقومون برفع دعاوى».

وعن تأثير هذا الحكم على سوق العمل، أجاب: «سيفتح الباب أمام تطوير الأداء، ونحن طوال السنوات الماضية قبل صدور قرار ديوان الخدمة المدنية كانت الدراسة متاحة أمام الجميع، حتى أتى أحد المسؤولين في الديوان ومنع حق التعلم المكفول من الدستور الكويتي والذي حض عليه القرآن الكريم».

إلى ذلك، قالت المحامية نيفين معرفي لـ«الراي» إن «هذا الحكم سيتيح الحصول على درجات ومراكز أفضل وفق شروط، وهو حكم راق يتفق مع صحيح القانون ويجوز للحكومة أن تطعن عليه أمام محكمة التمييز».

وأشادت معرفي بالحكم الذي قالت انه صدر حماية للموظف، متسائلة «ما المانع من استكمال الدراسة طالما انها على نفقة الموظف بدلاً من حرمانه من حقوقه وجعله يتقوقع؟».

وأوضحت أن «الفيصل في تفسير ما إذا كان الحكم ينطبق على الجميع أم لا هو بيد إدارة الفتوى والتشريع التي يجب أن تفسره أو أن يتم رفع دعوى أخرى لتفسير هذا الحكم».

> **دويم المويزري لـ«الراي»: الحكم يشمل جميع موظفي الدولة والانتهاء من إجراءات تنفيذه بأقل من شهر**
>
> **- إذا تعنّتت جهات حكومية في تطبيقه يمكن للراغب الاستئناس بدعاوى أخرى**
>
> **نيفين معرفي لـ«الراي»: «الفتوى» هي الفيصل في تفسيره أو يتم رفع دعوى أخرى لتفسره المحكمة**

«التعليم العالي»: يخصّ المدعي فقط

| كتب غانم السليماني |

أكدت وكيلة وزارة التعليم العالي المساعدة لشؤون البعثات والمعادلات والعلاقات الثقافية فاطمة السنان أن «وزارة التعليم العالي لم تتسلم بعد الحكم، ولم يصل إليها، وفي حال وصوله وتسلمه سنكون ملزمين بتنفيذه».

وأفادت السنان في تصريح لـ«الراي» أن «هذا الحكم صادر للمدعي، ويتم تنفيذه له فقط وفقا للحكم».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-10-24	5	14682

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

كفالة 1000 دينار لوقف النفاذ

الحبس للمعلمة المتسببة بوفاة الطفل عيسى البلوشي

قضت محكمة الجنايات، أمس، برئاسة المستشار أحمد الياسين، وأمانة سر ناصر دكسن بسجن معلمة تسببت بوفاة الطفل عيسى البلوشي سنتين مع الشغل، وكفالة ألف دينار لوقف النفاذ وإحالة الدعوى المدنية.

وكانت المتهمة سبق أن أنكرت أمام المحكمة التهم وهي ضرب أفضى إلى موت، وسوء معاملة طفل وسبّه، وسبّ والدته.

وتتلخص الواقعة التي بدأت خلال شهر فبراير الماضي، حيث تُوفي الطفل عيسى البلوشي بعد عودته من مدرسة عمرو بن العاص، في منطقة الروضة، والتي يدرس فيها بالصف الرابع الابتدائي، حيث وجّه ذووه أصابع الاتهام إلى معلمته المصرية، مبينين أنها قامت بمعاملته بقسوة وتوبيخه بشدة على الرغم من علمها بظروفه الصحية، ما أدى إلى تعرضه لمضاعفات صحية سببت وفاته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-10-24	32	14682

الوسط

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المجلس الأعلى للقضاء في المغرب يشيد بمشاركة الكويت في مؤتمر مراكش للعدالة

أشاد المجلس الأعلى للسلطة القضائية المغربي أمس بحجم ونوعية المشاركة الكويتية في مؤتمر مراكش الدولي للعدالة وحرص ورغبة الجانب الكويتي في الاستفادة من هذا الملتقى.

وقال رئيس شعبة التواصل بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية المغربي الدكتور محمد الخضراوي في لقاء مع (كونا) على هامش اختتام أعمال المؤتمر إن المشاركة الكويتية في المؤتمر مهمة من خلال "حجم الوفد والشخصيات الوازنة لأعضائه الأمر الذي يعبر عن ارادة كويتية جادة للتفاعل".

وأضاف أن الوفد خلال جلسات وورش العمل ترك انطباعا جيدا لجميع المشاركين لاسيما الطرف المضيف المغرب، مؤكدا رغبة الجانب الكويتي وحرصه على الاستفادة من هذا الملتقى وتجارب الدول المختلفة.

وتطرق الخضراوي إلى أهمية التجربة القضائية والقانونية الكويتية مؤكدا أن وجود الكويت في هذا المؤتمر "قيمة مضافة".

وأشار إلى أن السلطة القضائية المغربية بما تعرفه من ديناميكية وإصلاحات كبرى تستهدف ضمن استراتيجيتها "التواصل والانفتاح والتعاون" مع محيطها وخاصة مع دولة عربية شقيقة كالكويت التي "لنا معها تاريخ كبير من التعاون والعلاقات المجتمعية والسياسية".

وحول لقاءات الوفد الكويتي مع الجانب المغربي على هامش أعمال المؤتمر أكد الخضراوي حرص السلطة القضائية المغربية على الاستفادة منها لتبادل الرؤى وطرح آفاق أرحب للتعاون.

وأوضح أن التعاون الثنائي بشكله الحالي يتطلب تعزيز وتعميق آلياته في ظل ما يشهده عالم اليوم من تحولات مشددا على ضرورة وجود آليات عمل جادة وبرامج عمل مشتركة "وعدم الاكتفاء بالتعبير

د. محمد الخضراوي

عن النوايا".

وأضاف الخضراوي أن هذه اللقاءات تمنح فرصة وضع لبنات جديدة لتطوير العلاقات الثنائية وتعزيزها والاستفادة المتبادلة من الخبرات في المجالين القانوني والقضائي.

وأكد اتفاق الطرفين الكويتي والمغربي على وضع برامج عمل عبر لجنة خاصة سيتم تكليفها بوضع برنامج عملي للفترة المقبلة وهذه محطة جديدة للتعبير عن النوايا وتأكيدها من خلال برنامج زمني واضح ومحدد البنود.

وقال: إن هذه اللقاءات تمثل من خلال وضع آليات عملية انطلاقة نحو "تعاون حقيقي ومثمر يستفيد منه الطرفان".

وعن أعمال المؤتمر أوضح الخضراوي أن هذا الملتقى بات موعدا سنويا يبرز مجهودات قضاة المغرب على المستويين الوطني والدولي ومنصة دبلوماسية على الصعيد القضائي الدولي.

وفي ختام الأعمال شدد المشاركون في مؤتمر العدالة على ضرورة تنمية التعاون القضائي الدولي في عالم المال والأعمال وجذب الاستثمار تطوير مجالاته.

ومن بين توصيات إعلان الدورة الثانية للمؤتمر الدعوة الى المراجعة التشريعيّة الشاملة للمنظومة القانونية المنظمة للتجارة والأعمال وتكريس الأمن القانوني وترسيخ الحوكمة في التدبير الاقتصادي والمالي بما يساهم في رفع مؤشرات مناخ الأعمال.

ودعا إعلان المؤتمر إلى توفير الأمن الكامل للمستثمرين عن طريق توحيد آليات ونظم تسوية منازعات الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي إلى جانب توحيد القوانين التجارية الوطنية لتحقيق تكتل اقتصادي ناجح يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

كما شدد على توحيد العمل القضائي والحد من تضاربه من أجل تحقيق الأمن القضائي في مجال الاستثمار وجعل العدالة أهم مفتاح لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المبادرة الحرة مع تأهيل عناصر السلطة القضائية وتطوير الإدارة القضائية وتحديث خدماتها.

ودعا كذلك إلى تأسيس اجتهاد قضائي مبني على مبادئ الأمن القضائي بما يحقق الثقة للمستثمرين وتشجيع الولوج إلى الوسائل البديلة لحل المنازعات المتعلقة بمجال الأعمال والاستثمار وإنشاء محاكم متخصصة في قضايا التجارة والاستثمار.

وشدد على ضرورة العمل على مسايرة الثورة الرقمية لحسن تدبير مرفق العدالة ومواكبة المتغيرات العالمية في مجال المال والأعمال واستحضار متطلبات التحول الرقمي في إعداد القوانين الموضوعية والإجرائية ذات الصلة بمجال الأعمال مع استشراف إمكانية اعتماد حسابات "العدالة التوقعية وتأثير ذلك على السلطة التقديرية للقاضي".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-10-24	3	3549

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من 2019-10-13 **وحتى** 2019-10-17**م**.

م	المركز	الفترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيقات الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	اجمالي الفترة	إجمالي المركز
1	برج التحرير	صباحي	293	128	61	489	207	500	1678	3630
		مسائي	153	244	386	455	229	485	1952	
2	جابر العلي	صباحي	100	973	223	563	387	255	2501	3072
		مسائي	117	116	14	58	42	224	571	
3	الجهراء	صباحي	170	1003	39	431	240	220	2103	2569
		مسائي	85	135	18	59	15	154	466	
4	جليب الشيوخ	صباحي	119	240	124	312	171	282	1248	1733
		مسائي	59	17	60	20	5	324	485	
الاجمالي			**11004**							

الاجمالي العام
15213

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من 13 / 10 /2019 **الى** 17 / 10 /2019

م	المركز	الفترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيقات الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	إجمالي المركز
5	صبحان	صباحي	247	410	105	143	17	173	1095
6	العارضية	صباحي	140	57	3	20	6	109	335
7	الصديق	صباحي	288	65	33	-	27	75	488
8	الافنيوز	صباحي	23	33	8	-	81	17	162
9	اليرموك	صباحي	80	105	20	25	34	54	318
10	الرميثية	صباحي	620	486	24	-	-	-	1130
11	صباح الاحمد	صباحي	44	14	12	15	1	22	108
12	القرين	صباحي	78	119	6	146	155	69	573
	الإجمالي					**4209**			

الاجمالي العام
15213

وفيـــات

الوفيات

- **محمود يعقوب يوسف حيدر، 60 عاماً،** (شيع)، الرجال: مبارك الكبير، ق7، ش255، مسجد القدس، تلفون: 60633312 - 66639305
- **خاتون محمد مشهدي، أرملة/ أحمد محمد عبدالواحد، 75 عاماً،** (شيعت)، الرجال: صباح السالم، مسجد بن نخي، ق1، تلفون: 99426288، النساء: الرميثية، حسينية العترة الطاهرة، ق10، شارع أبوحنيفة، ج101، م16، تلفون: 55146722
- **سليمة مهدي حسن أرملة/ عباس سبهان إسماعيل، 78 عاماً،** (شيعت)، الرجال: الرقعي، مسجد الإمام المهدي، تلفون: 99859939، النساء: العمرية، ق2، ش5، م29
- **مريم محمد العوضي، 76 عاماً،** (شيعت)، الرجال: الدعية، ديوان العوضي، تلفون: 99403625، النساء: القادسية، ق2، ش26، م3، تلفون: 99015266
- **حمدان مجيدل مكيديد السليماني، 90 عاماً،** (شيع)، الرجال: النسيم، ق3، م 418، تلفون: 99226000، النساء: العيون، ق4، ش9، م32، تلفون: 50855582
- **حصة أحمد عبدالعزيز النشمي، 71 عاماً،** (شيعت)، الرجال: ضاحية عبدالله السالم، ق4، شارع عبدالوهاب الفارس، م35، تلفون: 22541725، النساء: ضاحية عبدالله السالم، ق1، شارع عبدالوهاب العثمان، م2، تلفون: 22542862
- **عوض فلاح مفرج المسيلم، 76 عاماً،** (شيع)، الرجال: العمرية، ق5، ش4، م29، تلفون: 99020524
- **مطرة غضوي غالب الرحيلي، أرملة/ مطر الذخير الهليلي، 75 عاماً،** (تشيع بعد صلاة العصر)، الرجال: العزاء في المقبرة فقط، تلفون: 90902555 - 99963903

«إنا لله وإنا إليه راجعون»